التحقيقات الواضحة

في

تفسير سورة الفاتحة

وأول سورة البقرة وآية الكرسي

تأليف

محمد الحسيني الطواهري

المدرس بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية

ومن علماء الأزهر الشريف

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أرسل رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، أنزل عليه القرآن شفاء لما فى الصدور ، فأخرج به عباده من الظلمات إلى النور ، ناطقاً بكل أمر رشيد ، هادياً إلى صراط العزيز الحميد ، كتاباً متشابهاً مثانى تقشعر منه الجلود ، آمراً بعبادة الصمد المعبود ، حقيقاً بأن تسير به الجبال ، ويسير به كل صعب محال ، أرشد به الأمة إلى أقوم سبيل ، فهداهم إلى الحق وهم فى ضلال مبين ، فتلاشى ظلام الباطل وسطع نور اليقين .

أحمده سبحانه وتعالى على مافتح من أبواب حرمه ، ومنح من هبات كرمه لمن اصطفى ، وأفاض واسع رحمته لمن تعرف ووقف بالصفا ، وصلاة وسلاماً على رسوله محمد صلّى الله عليه وسلّم الماحى آثار الشرك والشرور ، النبى الأمى العالم بالبطون والظهور ، خير من زكاه الله فتزكى ، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار ، وعلى من تبعهم بإحسان ، مدى الدهور والأزمان .

وبعد : فلما كان القرآن الكريم متضمناً لدقائق العلوم النظرية والعملية ، ومنطويا على دقائق الفنون الخفية والجلية ، ومحيطاً بمناط الدلائل الأصلية والفرعية ، عليه يدور فلك الأوامر والنواهى ، وإليه تستند معرفة الأشياء كما هى ، فهو الهداية العظمى لعباده ، قد أفلح باتباعه من لم يجد قبله فلاحا ، وصلح به من لم يعرف قبله صلاحا ، ولقد تصدى لتفسيره كبار الأئمة فى كل عصر ، فدوّنوا أسفاراً بارعة ، شاملة لمحاسنه الرائعة ، فيها فرائد تقرّ بها العيون .

ولما كان فيها من التطويل ماقد يحمل طالب الوصول على الملل ، رأيت أن أضع رسالة صغيرة الحجم ، كثيرة النفع فى تفسير : سورة الفاتحة الكريمة ، وآيات من أوائل سورة البقرة ، وما يستدعيه التفسير من آيات تناسب المقام ، وتكون الحاجة ماسّة إلى فهم معناها ، وتفسير آية الكرسى لما لذلك كله من الأهمية ، كما يعرف ذلك من الاطلاع على تفسيرها ، وكلام أكثر المفسرين فى ذلك إما طويل كما أشرنا، أو أخذ المعنى منه يحتاج إلى علاج وعناية .

وسأعمل جهدى لتكون هذه الرسالة بحول الله وقوته سهلة المأخذ ، جامعة لما عليه المعول ، والذى أحاوله فيها هو فهم القرآن الكريم من حيث هو كتاب يرشد العقول ، إلى ما فيه السعادة فى الحياتين ، فهذا هو المقصد الأسمى ، وغيره من المباحث وسيلة لتحصيله أو تابع له ؛ ولما فى القرآن من التهذيب والدعوة إلى السعادة ، ورفع العقول من حضيض الجهالة إلى تمام المعرفة ، وهذا المعنى هو الذى لأجله أُنزل ، ولأجله خلق الإنسان ، وهو لا يوجد إلا فى القرآن ، وهذا المعنى فهمه ميسور لكل إنسان ، إما بنفسه أو بواسطة ؛ صار واجبا عينيا ، على كل واحد من الناس أن يفهم معنى آياته بقدر طاقته لا فرق بين العالم وغير العالم ، والقرآن حجة لك أو عليك ، وفهم القرآن على أزيد من هذا فرض كفاية ، يتوقف على أمور سنبينها ، لأنه من حيث اشتماله على الأحكام الشرعية العلمية ، وعلى الأحكام الشرعية العملية التى لا تقف عند حد ، لتعلقها بالحوادث التى لا تحصر عدداً ، فامتنع حفظها كلها لوقت الحاجة ، فناطها الشارع بعمومات الكتاب ليستنبط منها عند الحاجة . وهذا يتوقف على الأمور الآتية :

أولاً : فهم معانى المفردات بحسب استعمال أهل اللغة .

ثانياً : فهم الأساليب ومرجع ذلك إلى فهم قواعد العربية .

ثالثاً : مزاولة البليغ من الكلام لإدراك محاسنه ومزاياه ، ليكون هذا وسيلة إلى علم مراد المتكلم .

رابعاً : علم ما عليه الخلق لأنه بُين فيه أحوالهم ، والسنن الإلهية فيها ، و بينت فيه السير الموافقة للسنن .

خامساً : العلم بكيفية هداية القرآن للناس ، فلا بدّ من معرفة ما كانوا عليه قبل القرآن ليعرف وجه الهداية به .

سادساً : علم ما كان المؤمنون عليه وقت النزول ، ليعرف فهمهم له ، وعملهم به ، لينفع ذلك فى معرفة أحكام الله فى الحوادث كلها ، ما كان موجوداً منها وقت النزول وما لم يكن موجوداً وقته ، لأن عملهم طريق تطبيق الأحكام على الحوادث .

واعلم أن علم التفسير رئيس العلوم الدينية ، لأن جميع العلوم الدينية لكونها مأخوذة من الكتاب يحتاج من حيث الثبوت أو الاعتداد إلى علم التفسير ، ولامنافاة بين هذا و بين قولهم : علم الكلام رئيس العلوم الدينية ، لأن علم التفسير لتوقفه على ثبوت كونه تعالى متكلما يحتاج إلى الكلام ، والكلام لتوقف جميع مسائله من حيث الاعتداد ، و بعضها من حيث الثبوت على الكتاب يتوقف على التفسير فيكون كل منهما رئيساً للآخر من جهة ، وقواعد الشرع وأساسها الأدلة الأربعة ، وكلها يحتاج إلى علم التفسير فيكون أساس أساسها ؛ أما الكتاب فلأنه مالم يفهم معناه لايمكن استنباط الأحكام منه ، وأما ماسواه فحجيته ثابتة بآيات الكتاب المبينة فى هذا العلم .

واعلم أيضاً أن أصول العلوم الدينية : التفسير والكلام وأصول الفقه والحديث ، وفروعها: الفقه والأخلاق . وأما العلوم الأدبية ، والمراد بها الفنون التى يحصل بها الأدب فى المحاورة على الصناعات العربية ، و بها يحترز عن الخلل فى كلام العرب ، فلا بد من معرفتها على الوجه الأكمل ، لمن أراد الثقافة التامة ، أو القريب منها فى علم التفسير . كما سبقت الإشارة إليه . وأنواعها المعتبرة : الصرف والنحو واللغة والاشتقاق والمعانى والبيان ، مع مايتبعها من الأصول وهو العروض والقافية ، ومن الفروع وهى الخط وقرض الشعر والإنشاء ، والمحاضرات والتاريخ . وأما القراءة فداخلة فى التفسير لأنه علم يعرف به معانى كلام الله رواية ودراية ، ووجوه قراءته المتواترة والشاذة ، بحسب

الطاقة البشرية ، فهو من التفسر بمعنى البيان . وكأن هذا المعنى لايفرق فيه بين التفسير والتأويل ، وقيل إن التفسير بيان معنى كلام الله بالرواية ، والتأويل بيان معنى كلام الله بالدراية : أى بحسب مايرجع إليه المعنى عند العقل ويتوافق مع باقى المعنى غير المحتاج إلى التأويل على مأبين فى قوله تعالى : (هُوَ ٱلَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَابِ) إلى آخر الآية . ولنتعرض لبيان معنى هذه الآية إجمالاً حيث انجرّ الكلام إليها ، لأن فيه فائدة . فنقول : قال الله تعالى : (هُوَ ٱلَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) قطعية الدلالة على المعنى المراد ، محكمة محفوظة من الاحتمال والاشتباه هى أصل فيه وعمدة يرد إليها غيرها (وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) أى محتملات لمعان لايمتاز بعضها عن بعض فى استحقاق إرادتها ، ولا يتضح الأمر إلا بالنظر الدقيق فيها ، والأمور المتشابهة شأنها عجز العقل عن التميز بينها ، وإنما جعل بعض الآيات على هذا الوجه ليظهر فضل العلماء ، ويزداد حرصهم على الاجتهاد فى تدبرها ، وتحصيل العلوم التى نيط بها استنباط ماأريد من الأحكام الحقة . فَيَنَالُوا بذلك وبإتعاب القرائح فى استخراج مقاصدها اللائقة ، ومعانيها الرائقة ، المعارجَ العالية ويعرجوا بالتوفيق بينها وبين المحكمات من اليقين إلى المعارج القاصية . والإحكام هنا غير الإحكام فى قوله تعالى : (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ) فإن معناه أنها حفظت من اعتراء الخلل ، وأيدت بالحجج القاطعة الدالة على حقيتها لانطوائها على دقائق الحكم البالغة . والتشابه هنا غيره فى قوله تعالى : (كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِىَ) فإن المراد هناك تشابه الأجزاء : أى يشبه بعضه بعضاً فى جزالة النظم وصحة المعنى وحَقِّيةِ المدلول (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) أى ميل عن الحق إلى الأهواء الباطلة (فَيَتَّبِعُونَ مَاتَشَابَهَ مِنْهُ) معرضين عن المحكم فيتعلقون بظاهر المتشابه ، أو يؤولونه تأويلاً باطلاً ، وليسوا فى هذا بمتحرّين للحق بعد الإيمان بكونه من عند الله ، بل لطلب أن يفتنوا الناس عن دينهم بالتلبيس وإظهار المناقضة بين المحكم والمتشابه كالذى حصل من وفد نجران عند محاجته

النبي صـــلى الله عليه وسلم ، ولطلب إرجاعه إلى مايشتهون من التأويلات الزائغة حال كونهم بمعزل عن هذه المنزلة العلية ، فإنه لايعلم تأويله إلا الله ومن وفقه من عباده الذين ثبتت أقدامهم ، ولم يتزلزلوا فى مزال الأقدام ، وعلى ماييناه فى معنى المتشابه ، فالوقف على قوله تعالى (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) و بعض الناس يقول : إن المتشابه هوماستأثر الله بعلمه ، أو مادل القاطع على عدم إرادة ظاهره ، ولم يدل على المراد به ، وعليه فالوقف على قوله تعالى : (إلّاالله) وهما رأيان مشهوران .

وهانحن نشرع فى مقصودنا مستعينين بالله سبحانه وتعالى فنقول :

سورة فاتحة الكتاب

السورة بعض مترجم من كتاب الله تعالى أقله ثلاث آيات ، والفاتحة أول ما من شأنه أن يفتتح ، ثم أطلقت على أول كل شيء فيه تدرّج ، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو مصدر بمعنى الفتح ، ثم أطلقت عليه تسمية للمفعول بالمصدر إشعاراً بأصالته كأنه نفس الفتح والكتاب كالقرآن : هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه ، المتعبد بتلاوته ، المتحدّى به ، المحتج بأبعاضه ، المرشد إلى سعادة الحياتين ، المنقول تواتراً ، وإنما اشتهر النقل عن سبع وعن ثلاثة ، لأنهم الرؤساء ، والصحيح أن أحكام القرآن من جواز الصلاة به وغيرها جارية فى الثلاثة الزائدة عن السبعة كالسبعة . أما السبعة فهم : نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة والكسائى . وأما الثلاثة فهم : يعقوب ، وأبو جعفر ، وخلف . وأما ماوراء السبعة المتواترة ، والثلاثة الآحاد أى ماوراء العشرة فالصحيح أن مالم يثبت فيه صحة سنده ، وموافقته لواحد من المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، واستقامة وجهه فى العربية ولو بوجه ، فلا تجوز الصلاة به ، ولو كان مشهوراً ، وأمّا غيره فلا خلاف فى عدم جوازها به ، إنما الخلاف فى الافساد ، وهذا هو مراد القائل :